



Distr.
LIMITED

A/C.5/34/L.48(PART IV)
18 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٩٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

مشروع تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الرابع)

المقرر : السيد طلي بن سعيد خميس (الجزائر)

خامسا - توصيات اللجنة الخامسة

توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

التخطيط المتوسط الأجل في الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة ، والى قرارها ١١٨/٣٣
المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ وبوجه خاص الى الفقرة ٤ منه التي رحبت فيها باعتماد
لجنة البرنامج والتنسيق اجراء دراسة متعمقة لعملية تخطيط البرامج خلال دورتها التاسعة عشرة ،
وقد درست تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة (١) ، وكذلك
تقارير الامين العام (٢) ووحدة التفويض المشتركة (٣) عن التخطيط المتوسط الاجل في الأمم المتحدة ،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨
(A/34/38) .

(٢) A/34/84/Add.1 و E/AC.51/97 و Add.1 و Add.2 .

(٣) A/34/84 .

وان تـرى أن التخطيط المتوسط الاجل يجب أن يعزز ، من بين أمور أخرى ، الصلة بين التخطيط والتنمية ، وأن يسهم في ايجاد ادارة افضل وأرشد لانشطة الامم المتحدة ، وتنسيق أفضل فيما بين المنظمات ، وفي تحقيق اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاستراتيجيات الانمائية الدولية ،

١ - تحيط علما ، مع الارتياح بالتقارير المذكورة آنفا ؛

٢ - تؤيد النتائج والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (٤) ، وتقرر وضع المبادئ والتوجيهات التالية للتخطيط المتوسط الأجل في الأمم المتحدة :

(أ) ينبغي أن تكون عملية التخطيط ، التي هي جزء من عملية التنظيم الشاملة ، متوخية المستقبل ودينامية ؛ وأن يكون للخطة طابع استراتيجي ، تستخلص استراتيجيتها واتجاهاتها وأهدافها وأنشطتها من الاهداف والاتجاهات السياسية العامة التي تحدد ها الهيئات الدولية الحكومية؛

(ب) ينبغي أن تترجم الخطة المتوسطة الاجل ترجمة صادقة الولايات التشريعية السى برامج ؛

(ج) تبقى الخطة اقتراحا الى أن تعتمد ها الجمعية ؛ وتصبح بعد اعتمادها الموجه الرئيسي للسياسة العامة (٥) ؛

(د) ينبغي أن تكون الخطة المتوسطة الاجل شاملة لا مجزأة على مراحل ؛

(هـ) ينبغي تحقيق مرونة الخطة عن طريق قيام الاجهزة الدولية الحكومية باستعراضها بكل التفصيل المطلوب لكي تدمج فيها الآثار البرنامجية المترتبة على القرارات والمقررات التي تتخذها تلك الاجهزة أو المؤتمرات الدولية ، منذ اعتماد الخطة ؛

(و) ينبغي تحقيق المشاركة الفعلية للمهيئات المركزية والاقليمية والقطاعية والتقنية ، في اعداد الخطة والنظر فيها واستعراضها وتقييمها ، عن طريق فترة تحضيرية مناسبة ، وتنسيق أفضل لجداول الاجتماعات ؛

(ز) ينبغي أن تبرز مقدمة الخطة التي تشكل عنصرا رئيسيا اساسيا في عملية التخطيط ، اتجاهات السياسة العامة لمنظومة الامم المتحدة ، وأن تبين الاهداف والاستراتيجيات المتوسطة الاجل ، وكذلك الاتجاهات المستخلصة من الولايات المنوحة التي تعكس ما تحدد ه من أولويات الهيئات الدولية الحكومية ؛

(ح) ينبغي أن تشدد الخطة على وصف الاهداف والاستراتيجيات ، وأن يكيّف عرض وهيكّل التعاليل المقدمة فيها ، مع نوع وطبيعة كل نشاط ؛

(ط) ينبغي أن تستخدم الخطة كإطار لوضع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ؛

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون الملحق رقم ٣٨ ،

(A/34/38) الفصل الثاني ، الفقرتان ٧١ و ٧٢ .

(٥) تأكيد جديد للمبدأ الذي أثبتته من قبل القرار ٣١/٩٣ .

- (ى) ينبغي أن تتراوح كثافة المعلومات المقدمة في الخطة وفق الافق الزمني للتخطيط واحتياجات الهيئات التي تقوم باستعراضها ؛
- (ك) ينبغي أن تأخذ عملية التخطيط في الاعتبار احتياجات التنسيق فيما بين الوكالات على ألا يعني هذا التنسيق ، بالضرورة ، تزامن فترات التخطيط على مستوى المنظومة ؛
- (ل) يمثل اعداد التقارير عن الأداء وتقييمه عنصرين رئيسيين في دورة التخطيط والبرمجة؛ وينبغي تعزيز آلياتهما وتحسين تفتياتهما ؛ كما ينبغي استحداث طريقة لاستخدام مؤشرات للإنجاز ؛
- (م) ينبغي أن تشمل الخطة المتوسطة الاجل فترة ست سنوات ؛
- (ن) ينبغي أن تغطي الخطة المتوسطة الاجل القادمة الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ؛ وبذلك يصبح تقديم الخطة المقترحة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ، في عام ١٩٨٠ ، غير لازم ؛
- (س) ينبغي استعراض الخطة الحالية في الوقت المناسب ، بحيث تؤخذ في الاعتبار جميع المقررات التي تترتب عليها آثار برنامجية خلال فترة السنتين الاولى ؛
- (ع) ينبغي تحديد الانشطة الجديدة بوضوح في الخطة ؛ وينبغي كذلك أن تسمح عملية التخطيط بتحديد الانشطة المنجزة أو التي لها فائدة حدية ؛
- (ف) ينبغي ان ينصب التشديد على الاهداف والاستراتيجيات ؛ وينبغي أن تكون الاهداف قدر المستطاع ، محددة زمنيا ، وأن يكون لكل برنامج هيكل مبني على الاهداف كلما أمكن ذلك ؛
- (ص) ينبغي أن تتضمن الخطة التوضيحات المالية ، مراعاة لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٦) ؛

٣ - توافق على الطلب الذي قدم الى الامين العام لكي يقدم الى الدورة العشرين للجنة البرنامج والتنسيق مشروع جدول زمني لاعداد الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، ولكي يعرض على اللجنة في الدورة ذاتها ، بناءً على المبادئ العامة والتوصيات المحددة التي وضعتها اللجنة في دورتها التاسعة عشرة ، برامج نموذجية تسمح لتوضيح مسائل الهيكل البرنامجي للخطة المتوسطة الاجل ، وطبيعة أهداف الخطة وامكانية تعريف الاهداف المحددة زمنيا ؛

٤ - ترحو من لجنة البرنامج والتنسيق أن تنظر من جديد ، خلال دورتها العشرين ، في مسألة الخطة " الثابتة " أو " المتحركة " بغية تمكين الجمعية العامة من البت في هذه المسألة في دورتها الخامسة والثلاثين .

مشروع القرار الثاني

تحديد الأنشطة التي أكملت ، أو التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة عدية ، أو عديمة الجدوى

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٥٣٤ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ الذي رجحت فيه من الامين العام ، في جملة أمور ، أن يضمن تقارير الأداء عن الميزانيات البرنامجية للأمم المتحدة المعلومات ذات الصلة عما يتم توفيره من الموظفين والموارد نتيجة لاتمام برامج الأمم المتحدة أو مشاريعها أو أنشطتها ، أو نتيجة لتخفيضها ، أو إعادة تنظيمها ، أو ادماجها ، أو الفاعها ، أو التصرف بها على أي نحو آخر ،

وان تشير ايضا الى قرارها ٩٣/٣١ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ الذي شددت فيه على مسؤولية الامين العام في توجيه انتباه الهيئات الدولية الحكومية المختصة الى الأنشطة التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة عدية ، أو عديمة الجدوى ، مع ايضاح الموارد التي يمكن الافراج عنها ، حتى تتخذ الهيئات المعنية الاجراءات اللازمة بشأنها ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٢٠١/٣٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ الذي حثت فيه الامين العام على ضمان تنفيذ الاحكام الواردة في قرارى الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د - ٣٠) و ٩٣/٣١ لدى اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ وتقرير الأداء عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٢٠٤/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ والذي رجحت فيه من الامين العام أن ينفذ القرارات المذكورة أعلاه على نحو كامل وأن يرفع الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين تقريراً عن التدابير المتخذة ،

وان تؤكد من جديد أهمية تحديد الأنشطة التي أكملت ، أو التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة عدية ، أو عديمة الجدوى ، بغية إعادة توزيع الموارد لتمويل الأنشطة الجديدة للأمم المتحدة ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام (٧) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٣٣ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٨) ؛

٢ - تلاحظ مع القلق ما انتهت اليه لجنة البرنامج والتنسيق (٩) من عدم كفاية المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام ؛

(٧) A/C.5/34/4

(٨) A/34/7/Add.1

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨

(A/34/38) ، الفصل السادس ، الفقرة ١١ .

- ٣ - تطلب الى الامين العام أن يستخدم حسن تقديره لكي يحدد دون مزيد من التأخير الأنشطة ذات المنفعة الحدية والأنشطة عديدة الجدوى وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين ، بما في ذلك المعايير المستخدمة في هذا التحديد ؛
- ٤ - ترجو من الامين العام أن يقدم كذلك تقريراً الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين عن الأنشطة التي أكملت ، وعن الموارد التي أفرج عنها نتيجة لذلك ، وما يترتب عليها من أثر على الميزانية البرنامجية ؛
- ٥ - ترجو من الامين العام أن يقترح على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين المعايير والترتيبات اللازمة لتعزيز اعداد اجراء كفاء لتحديد الأنشطة التي اكملت او التي فات وأنها او التي تكون ذات منفعة حدية أو عديدة الجدوى .
- ٦ - ترجو كذلك من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين - عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية - تقريراً كاملاً وشاملاً عن تنفيذ القرار ٣٥٣٤ (د - ٣٠) وما تلاه من القرارات المؤكدة له .

مشروع القرار الثالث

خدمات اللغة العربية

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر بقرارها ٣١٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ والذي قررت به ادخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل للجمعية العامة ولجانها الرئيسية ،

وان تشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للمتجارة والتنمية ١١٥ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٩ (١٠) والذي أوصى المؤتمر الجمعية العامة بمقتضاه باتخاذ الخطوات اللازمة لجعل اللغة العربية لغة رسمية ولغة عمل للمؤتمر ،

وقد نظرت في تقارير الأمين العام عن توفير خدمات اللغة العربية للجمعية العامة ولجانها الرئيسية (١١) ،

وان تلاحظ مع القلق أن الترتيبات المتخذة لتنفيذ القرار ٣١٩٠ (د - ٢٨) لم توفّر الخدمات الكافية للجمعية العامة ولجانها الرئيسية ،

(١٠) انظر TD/268 ، الجزء الاول ، الفرع ألف .

(١١) A/C.5/33/L.49 و A/C.5/34/28 و A/C.5/34/L.9 .

- ١ - ترجى من الامين العام مساواة مستوى الخدمات المقدمة باللغة العربية بمستوى الخدمات المقدمة بسائر اللغات الرسمية ولغات العمل للمجمعية العامة ولجانها الرئيسية وذلك عن طريق اتخاذ تدابير فعالة من بينها :
- (أ) القيام فوراً بتعزيز جهاز الترجمة التحريرية العربية في المقر بعدد كاف من الوظائف الدائمة لتأمين ترجمة جميع وثائق الجمعية العامة ولجانها الرئيسية لصا قبل الدورات وخلالها وبعد ها في مواعيد ها المحددة واصدارها في نفس وقت صدورها باللغات الرسمية الأخرى ؛
- (ب) تأسيس وحدة للترجمة الشفوية العربية في المقر مزودة بعدد كاف من الوظائف الدائمة لتوفير خدمات الترجمة الشفوية للمجمعية العامة ولجانها الرئيسية ؛
- ٢ - ترجى من الامين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

مشروع القرار الرابع

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها (د-٤ - ٣٢٠٢) و (د-٤ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمدين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والى قرارها (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها (د-٤ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ،

وان تشير أيضا الى اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعى (١٢) اللذين تم اعتمادهما في المؤتمر العام الثانى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، واللذين حددوا التدابير والمبادئ الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعى في اطار اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٣٣/٧٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ والمتعلق بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية ، والى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٧٩/٥٤ المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، بشأن الموضوع نفسه ،

(١٢) انظر A/IC.112 ، الفصل الرابع

وان توضع في اعتبارها بوجه خاص أن التصنيع السريع للبلدان النامية يشكل عنصرا لا غنى عنه وأداة دينامية في النمو الذاتي المستمر لاقتصاداتها ولتحولها الاجتماعي ،

وان تؤكد الحاجة الى الاسراع بتنفيذ التدابير الرامية الى تحقيق التعاون في ميدان التنمية الصناعية ، وخاصة التدابير الواردة في اعلان وخطة عمل ليما ، بهدف زيادة نصيب البلدان النامية من مجموع الانتاج الصناعي العالمي الى ٢٥ في المائة على الاقل في نهاية هذا القرن ، كما دعا اعلان ليما ،

١ - تؤكد أن مقترحات الميزانية البرنامجية لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ يجب أن تعكس الاولويات المتفق عليها في الدورة الثالثة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ، على نحو ما اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ١٩٧٩/٥٤ ؛

٢ - تكرر الاعراب عن أن البرامج التي تضعها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية فيما يتصل بنظام المشاورات ، ومصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، والمساعدة التقنية ، تتسم بأعلى قدر من الاولوية والاحاح بالنسبة الى البلدان النامية ، ومن ثم يتعين الحفاظ في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ على زخم نموها ؛

٣ - ترحب من الأمين العام ، وفقا لذلك ، أن يقدم ، أثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة مقترحات للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ تمكّن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية من تنفيذ البرامج الخاصة بنظام المشاورات ، ومصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، والمساعدة التقنية ، التي أقرها مجلس التنمية الصناعية (١٣) ، وأيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

مشروع القرار الخامس

النفقات المتعلقة بأنشطة المؤتمرات

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الباب ٢٩ من تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (١٤) والفقرع المناظر من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (١٥) ،

(١٣) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون الملحق رقم ١٦ (A/34/16) .

(١٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/34/6) ، المجلد الثاني ، الجزء السابع ، الباب ٢٩ .

(١٥) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٧ (A/34/7) ، الجزء السابع ، الباب ٢٩ .

وان ترى ضرورة ادارة الموارد المخصصة لانشطة الامم المتحدة المتعلقة بالمؤتمرات بأقصى قدر من الكفاءة ،

ترجو من الأمين العام الكف قدر المستطاع عن تقديم طلبات للحصول على اعتمادات اضافية لتمويل أنشطة المؤتمرات خلال فترة الميزانية لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

مشروع القرار السادس

استعراض اجراءات منح العقود

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن اعتمادات كبيرة لتشييد أماكن عمل ، وان تلاحظ كذلك أنه من المرجح أن ينمو حجم وقيمة الممتلكات والمعدات الفائضة مع زيادة أنشطة الامم المتحدة ،

وان يقلقها تزايد تكاليف مشاريع التشييد ،

وان تضع في اعتبارها ان مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة قد أبلغ اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أنه قد وضع توصيات تستهدف تحسين نظم المشتريات والجرد (١٦) ،

ورغبة منها في ضمان انفاق موارد الامم المتحدة بأكثر الاساليب اقتصادا ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يستعرض الاجراءات القائمة لمنح العقود بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، عقود التشييد ، واضعاً في الاعتبار امكانية تزايد طرح العطاءات على اساس دولي ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

٢ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تقريراً عن الاجراءات المتبعة حالياً والتي تحكم التخلص من الممتلكات والمعدات الفائضة مشفوعاً بتوصيات عن كيفية امكن تحسين هذه الاجراءات من أجل تحقيق الحد الاقصى للايرادات من بيع فائض الممتلكات والمعدات .

مشروع القرار السابع

الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل مركز الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الموئل) على
الصعيد الاقليمي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٦٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ بشأن الترتيبات
المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ، والى قرارها ١١١/٣٣ المؤرخ في
١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ،

وان تلاحظ مع الأسف أن أحكام قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ ، فيما يتصل خاصة بنقل
وظائف وموارد الى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، لم تنفذ بعد تنفيذها كاملا ،
وان تشير الى تعهد الأمين العام بأن يضمن مقترحاته للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ -
١٩٨١ طلب موارد اضافية لاعادة توزيعها على المناطق الاقليمية (١٧) ،

وان تلاحظ أن اللجان الاقليمية اتخذت تدابير لتنفيذ الجزء الرابع من قرار الجمعية
العامة ١٦٢/٣٢ ،

وان تحيط علما بأن لجنة المستوطنات البشرية وافقت في دورتها الثانية على برنامج عمل
المركز للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالموارد الاضافية التي سيعاد
توزيعها على اللجان الاقليمية من أجل تنفيذ أنشطة المستوطنات البشرية على الصعيد الاقليمي (١٨) ،

وان تلاحظ أن مقترحات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ التي قدمها الأمين العام
لا تتضمن أي طلب لموارد اضافية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من أجل
التوزيع على المناطق الاقليمية (١٩) ،

ترجو من الأمين العام أن يكفل فورا اتاحة الموارد الاضافية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل المركز
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ على الصعيد الاقليمي كما وافقت عليه اللجنة في دورتها الثانية .

(١٧) انظر A/C.5/33/63 ، الفقرة ١٢ .

(١٨) انظر HS/C/2/6 .

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦

والمرجع نفسه ، الملحق رقم ٧ (A/34/7) .

مشروع القرار الثامن

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

الف

اعتمادات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

ان الجمعية العامة ،

تقرر ، بشأن فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ما يلي :

١ - ترصد بموجب هذا القرار اعتمادات مجموعها ١ ٢٤٧ ٧٩٣ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للأغراض التالية :

الباب (بدولارات الولايات المتحدة)

	<u>الجزء الأول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً</u>	
٢٥ ١١٣ ٤٠٠	١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	
٢٥ ١١٣ ٤٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الأول	
	<u>الجزء الثاني - الأنشطة السياسية وأنشطة صيانة السلم</u>	
٥٩ ٢٥٨ ٠٠٠	٢ - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ؛ وأنشطة صيانة السلم	
٥٩ ٢٥٨ ٠٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الثاني	
	<u>الجزء الثالث - الشؤون السياسية والوصاية وانهاية الاستعمار</u>	
١٣ ٥٨٤ ٢٠٠	٣ - الشؤون السياسية والوصاية وانهاية الاستعمار	
١٣ ٥٨٤ ٢٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الثالث	
	<u>الجزء الرابع - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية</u>	
٧ ٠٧٣ ٩٠٠	٤ - أجهزة تقرير السياسة (الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية)	
٣ ٨٥٠ ٤٠٠	٥ - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي	

(بدولارات الولايات المتحدة)	الباب
٤٠ ٠٣٥ ٨٠٠	٦ - ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية
١٣ ١١٠ ٠٠٠	٧ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية
٢ ٥٠٠ ٢٠٠	٨ - مكتب خدمات الأمانة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية
٧ ٢٩٨ ١٠٠	٩ - الشركات عبر الوطنية
٢٤ ١٣٧ ٣٠٠	١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٢٣ ٠٥٦ ١٠٠	١١ - اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ
٣٧ ٤٥٥ ٨٠٠	١٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
٢٧ ١٢٠ ٣٠٠	١٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٤ ٣٩٣ ٥٠٠	١٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
٥٠ ٠٦٩ ٦٠٠	١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٨ ٣٧٠ ٥٠٠	١٦ - مركز التجارة الدولية
٧٠ ١١٧ ٢٠٠	١٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٠ ٦٧٨ ٢٠٠	١٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٧ ٥٩٨ ٤٠٠	١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٥ ٩٠٤ ٢٠٠	٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات
٢٥ ٧٤٠ ٦٠٠	٢١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٤ ٧٦٢ ٢٠٠	٢٢ - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث
٩ ٦٨٩ ٩٠٠	٢٣ - حقوق الانسان
٢٧ ٢٤٨ ١٠٠	٢٤ - البرنامج العادي للتعاون التقني
٤١٥ ٢١٠ ٣٠٠	مجموع اعتمادات الجزء الرابع

(بد ولايات الولايات المتحدة)

الباب

	<u>الجزء الخامس - العدل والقانون الك ولييان</u>
٢٥٧٣ ٢٠٠	٢٥ - محكمة العدل الدولية
١٠٠٤٦ ٠٠٠	٢٦ - الأنشطة القانونية
<u>١٧ ٦٢٢ ٢٠٠</u>	مجموع اعتمادات الجزء الخامس
	<u>الجزء السادس - الاعلام</u>
٤٦ ٢٢٦ ٣٠٠	٢٧ - ادارة شؤون الاعلام
<u>٤٦ ٢٢٦ ٣٠٠</u>	مجموع اعتمادات الجزء السادس
	<u>الجزء السابع - خدمات الدعم المشتركة</u>
٢١٤ ٠٠٨ ٤٠٠	٢٨ - الادارة والتنظيم والخدمات العامة
١٩٠ ٤١٦ ٨٠٠	٢٩ - خدمات المؤتمرات والمكتبة
<u>٤٠٣ ٤٢٥ ٢٠٠</u>	مجموع اعتمادات الجزء السابع
	<u>الجزء الثامن - المصروفات الخاصة</u>
١٧ ٠٥٦ ٠٠٠	٣٠ - اصدار سندات الأمم المتحدة
<u>١٧ ٠٥٦ ٠٠٠</u>	مجموع اعتمادات الجزء الثامن
	<u>الجزء التاسع - الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين</u>
١٨٤ ٦٠٤ ٣٠٠	٣١ - الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين
<u>١٨٤ ٦٠٤ ٣٠٠</u>	مجموع اعتمادات الجزء التاسع
	<u>الجزء العاشر - النفقات الرأسمالية</u>
٦٥ ٦١٤ ٣٠٠	٣٢ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لأماكن العمل
<u>٦٥ ٦١٣ ٣٠٠</u>	مجموع اعتمادات الجزء العاشر
<u>١ ٢٤٧ ٧٩٣ ٢٠٠</u>	المجموع الكلي

- ٢ - يؤذن للأمين العام بنقل الاعتمادات بين أبواب الميزانية بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ؛
- ٣ - يدار مجموع الاعتمادات الصافية المقررة للطباعة التعاقدية في مختلف أبواب الميزانية كوحدة واحدة تحت إشراف مجلس مندوبات الأمم المتحدة ؛
- ٤ - تدار الاعتمادات المخصصة للبرنامج العادي للتعاون التقني تحت الباب ٢٤ من الجزء الرابع وفقا لنظام الأمم المتحدة المالي ، إلا أن تحديد الالتزامات وفترة سريانها يخضعان للإجراءات التالية :
- (أ) تنال الالتزامات المعقودة خلال فترة السنتين الحالية للخدمات الشخصية سارية في فترة السنتين التالية ، شريطة أن تتم تعيينات الخبراء المعنيين قبل انتهاء فترة السنتين الحالية ، وألا يتجاوز مجموع المدة التي تشملها الالتزامات المعقودة لهذه الأغراض والمحسوبة على موارد فترة السنتين الحالية أربعة وعشرين شهرا من عمل فرد واحد ؛
- (ب) تنال الالتزامات المعقودة خلال فترة السنتين الحالية للمنع التخصمية سارية إلى أن تصفى ، شريطة أن يكون المستفيد من المنحة قد رشح من الحكومة طالبة المنحة وقبل من المناقمة وأن يكون قد تم ارسال كتاب رسمي بتخصيص المنحة إلى الحكومة طالبة المنحة ؛
- (ج) تنال الالتزامات المتعلقة بمعقود أو بطلبات شراء اللوازم أو المعدات المسجلة في فترة السنتين الحالية سارية إلى أن يتم الدفع للمتعاقد أو الباع ، ما لم يجر الخاؤها ؛
- ٥ - وبالإضافة إلى الاعتمادات التي أقرت بموجب الفقرة (أ) أعلاه ، يعتمد مبلغ ١٩٠٠٠ دولار لكل سنة من السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، يؤخذ من الإيرادات المتراكمة لسند ورق هبات المكتبة من أجل شراء الكتب والدوريات والغرائل وأدوات المكتبة ولغير ذلك من مصروفات المكتبة الموجودة في قسرة الأمم التي تتفق مع أغراض هذه الهبات وشروطها .

بـ

تقديرات الإيرادات لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

ان الجمعية العامة ،

تقرر ، بشأن فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ما يلي :

- ١ - ان تعتمد تقديرات الإيرادات الآتية من مصادر غير الأنصبة المتررة على الدول الأعضاء التي يبلغ مجموعها ٦٠٠ ٣١٤ ٢٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة موزطة على النحو التالي :

(بدولارات الولايات المتحدة)

بأب الأيرادات

الجزء الأول - الأيرادات الآتية من الاقتطاعات
الالزامية من مرتبات الموظفين

١ - الأيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من
مرتبات الموظفين

١٨٨ ٠٢٨ ٦٠٠

١٨٨ ٠٢٨ ٦٠٠

مجموع إيرادات الجزء الأول

الجزء الثاني - الأيرادات الأخرى

٢ - الأيرادات العامة

٢١ ٤٤٨ ٧٠٠

٣ - الأنشطة المدرة للدخل

١١ ٨٦٥ ٩٠٠

٣٣ ٣١٤ ٦٠٠

مجموع إيرادات الجزء الثاني

٢٢١ ٣٤٣ ٢٠٠

المجموع الكلي

٢ - تقيد الأيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين لحساب صندوق معادلة الضرائب ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٧٣ (د - ١٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ ؛

٣ - تخصم المسروفات المباشرة لإدارة بريد الأمم المتحدة وللخدمات المقدمة للزوار ، وخدمات المطاعم والخدمات المتصلة بها ، وخدمات التليفزيون ، وبيع المنشورات التي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية من الأيرادات الآتية من تلك الأنشطة .

جيم

تمويل الاعتمادات لسنة ١٩٨٠

ان الجمعية العامة ،

تقرر ، بشأن سنة ١٩٨٠ ، ما يلي :

١ - أن يتم تمويل اعتمادات الميزانية التي يبلغ مجموعها ٦١٧ ٩٦٩ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، والتي تتكون من مبلغ قدره ٦٢٣ ٨٩٦ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة هو نصف الاعتمادات المقررة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، بموجب

القرار ألف أعلاه ، واعتمادات إضافية للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ مخصصا منها مبلغ ٣٠٠ ٩٢٧ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة (٢٠) وفقا لأحكام المادتين ٥ - ١ و ٥ - ٢ من النظام المالي للأمم المتحدة ، على الوجه التالي :

(أ) بمبلغ ٣٠٠ ٦٥٧ ١٦ دولار هو نصف الإيرادات المقدرة الآتية من غير الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المقررة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ بموجب القرار بآء أعلاه ؛

(ب) بمبلغ ٤٠٠ ٢٦٥ ٢ دولار والزيادة في الإيرادات المنقذة الآتية من غير الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين من الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ؛
(ج) وبمبلغ ١٨٢ ١٠٤ دولار هو اشتراكات الدول الأعضاء الجدد لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ؛

(د) وبمبلغ ٤١٨ ٩٤٢ ٥٩٨ دولار الآتية عن طريق الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٣٤ ألف المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ بشأن جدول الأنصبة المقررة للسنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

٢ - وتخصص من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ ، حصتها في صندوق معادل للضرائب وذلك بمجموع كلي يبلغ ٣٠٠ ٨٨٥ ٨٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة ويتكون من حاصل ما يلي :

(أ) مبلغ ٣٠٠ ١٤ ٩٤ دولار هو نصف الإيرادات المقدرة الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المقررة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ بموجب القرار بآء أعلاه ؛
(ب) مبلغ ٧ ١٢٩ ٠٠٠ دولار والتخفيف في الإيرادات المنقذة الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المقررة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

مشروع القرار التاسع

المصروفات الطارئة والاستثنائية لفترة
السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

ان الجمعية العامة ،

١ - تأذن للأمين العام أن يقوم ، بعد الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومع مراعاة نظام الأمم المتحدة المالي وأحكام الفقرة ٣ أدناه ، بالدخول فسي

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٣٤/

- التزامات في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، لمواجهة المصروفات الطارئة والاستثنائية التي تنشأ
أما أثناء فترة السنتين المذكورة أو بعد ها ، علما بأن موافقة اللجنة الاستشارية لا تلزم لما يلي :
- (أ) الالتزامات التي يشهد الأمين العام أنها متملة بصيانة السلم والأمن ، على أن
لا يتجاوز مجموعها مليونين من دولارات الولايات المتحدة في أى سنة واحدة من فترة السنتين
١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛
- (ب) الالتزامات التي يشهد رئيس محكمة العدل الدولية أنها تتناول مصروفات ناشئة
عما يلي :
- ١ ' تعيين القضاة الخاصين (المادة ٣١ من النظام الأساسي للمحكمة) ، على أن
لا يتجاوز مجموع ذلك ١٠٠٠٠٠ دولار ؛
- ٢ ' تعيين القضاة المساعدين (المادة ٣٠ من النظام الأساسي) أو استدعاء الشهود
وتعيين الخبراء (المادة ٥٠ من النظام الأساسي) ، على أن لا يتجاوز
مجموع ذلك ٥٠٠٠٠ دولار ؛
- ٣ ' عقد جلسات المحكمة خارج لاهاي (المادة ٢٢ من النظام الأساسي) ، على أن
لا يتجاوز مجموع ذلك ١٥٠٠٠٠ دولار ؛
- ٤ ' استمرار خدمة قضاة لم يعد انتخابهم (الفقرة ٣ من المادة ١٣ من النظام الأساسي)
على أن لا يتجاوز مجموع ذلك ٧٥٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٠ ؛
- ٥ ' دفع معاشات تقاعدية ومصاريف سفر وانتقال للقضاة عند تقاعد هم ، ومصاريف سفر
وانتقال للأعضاء الجدد في المحكمة ، على أن لا يتجاوز مجموع ذلك ١٣٠٠٠٠ دولار
في عام ١٩٨٠ ، ودفع معاشات تقاعدية للقضاة المتقاعدين لا يتجاوز مجموعها
١٣٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٨١ ؛
- ٢ - تقرر أن يقدم الأمين العام الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والس
الجمعية العامة في كل من دورتيها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين تقريراً عن جميع الالتزامات
المعقودة بموجب أحكام هذا القرار ، وعن ظروف عقد ها ، وأن يقدم الى الجمعية تقريرات باعتمادات
تكميلية بمدد هذه الالتزامات ؛
- ٣ - تقرر انه اذا حدث ، نتيجة لأى قرار من قرارات مجلس الأمن ، ان نشأت ، اما قبل
انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين أو فيما بين الدورتين الخامسة والثلاثين أو السادسة والثلاثين ،
التزامات تتصل بصيانة السلم والأمن ويتجاوز مجموعها التقديرى ١٠ ملايين دولار ، يتعين على الأمين
العام أن يدعو الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية للنظر في المسألة .

مشروع القرار العاشر

صندوق رأس المال الممتد اول لفترة السنتين

١٩٨٠ - ١٩٨١

ان الجمعية العامة ،

تقرر ما يلي :

- ١ - يحدد صندوق رأس المال الممتد اول لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ بمبلغ ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛
- ٢ - تقوم الدول الأعضاء بتقديم سلف الى صندوق رأس المال الممتد اول وفقا للجدول الذي أقرته الجمعية العامة لاشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛
- ٣ - يخصم من هذه السلف ما يلي :
 - (أ) المبالغ التي سويت بما مجموعه ٢٠٢٥٠٠ دولارا ، والمستحقة للدول الأعضاء نتيجة نقل مبالغ من فوائض الميزانية الى صندوق رأس المال الممتد اول في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ؛
 - (ب) السلف النقدية التي دفعتها الدول الأعضاء الى صندوق رأس المال الممتد اول عن فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/٢١٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ ؛
- ٤ - اذا تجاوز مقدار المبالغ المقيدة لحساب أية دولة عضو والسلف التي دفعتها الى صندوق رأس المال الممتد اول عن فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ مقدار السلفة التي ينبغي أن تدفعها بمقتضى أحكام الفقرة ٢ أعلاه ، يخصم الفائض من مبلغ الاشتراك المستحق على هذه الدولة العضو عن فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛
- ٥ - يؤذن للأمين العام بأن يسلف من صندوق رأس المال الممتد اول ما يلي :
 - (أ) المبالغ التي قد تلزم لتمويل اعتمادات الميزانية لحين تلقي الاشتراكات ، على أن ترد هذه المبالغ حالما تتوفر لهذا الغرض الإيرادات الآتية من الاشتراكات ؛
 - (ب) المبالغ التي قد تلزم لتمويل التزامات يجوز الاذن بعقد ها حسب الأصول بمقتضى أحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ٣٤/ المؤرخ في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ بشأن النفقات الطارئة والاستثنائية ؛ وعلى الأمين العام تضمين تقديرات الميزانية الاعتمادات اللازمة لرد السلف الى صندوق رأس المال الممتد اول ؛
 - (ج) المبالغ التي قد تلزم لمواصلة صندوق رأس المال الدائر المستخدم لتمويل المشتريات

والأنشطة المتنوعة التي تصفى تكاليفها ذاتيا ، على أن لا يتجاوز مجموع هذه المبالغ ، مع الرصيد الذي لم يسدد بعد من المبالغ المسلفة للأغراض نفسها ، مبلغ ٢٠٠ .٠٠٠ دولار ، الا انه يجوز تسليف مبالغ يتجاوز مجموعها ٢٠٠ .٠٠٠ دولار بشرط الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛

(د) المبالغ التي قد تلزم لتمويل دفع أقساط التأمين مقدما عند ما تتجاوزه مدة التأمين نهاية فترة السنتين التي يجرى فيها الدفع ، وذلك بشرط الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛ وعلى الأمين العام أن يرصد في تقديرات ميزانية كل فترة سنتين ، طوال مدة سريان وثائق التأمين ذات العلاقة ، ما يلزم من الاعتمادات لتغطية المبالغ المستحقة عن كل فترة سنتين ؛

(هـ) المبالغ التي قد تلزم لتمكين صندوق معادلة الضرائب من الوفاء بالالتزامات الجارية ريثما تتجمع لديه الأموال المستحقة له ؛ وتسدد هذه السلف حالما تتوفر لذلك اعتمادات في صندوق معادلة الضرائب ؛

٦ - اذا تبين أن المبلغ المنصوص عليه في الفقرة ١ أعلاه لا يكفي للوفاء بالأغراض التي تشمل عادة من صندوق رأس المال المتداول يؤذن للأمين العام بأن يستخدم ، في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، اما مبالغ نقدية يأخذها من الصناديق والحسابات الخاصة التي في عهده وذلك بالشروط المعتمدة في قرار الجمعية العامة ١٣٤١ (د - ١٣) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨ ، أو من حملة القروض المأذون بها من قبل الجمعية العامة .

مشروع القرار الحادى عشر

المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
١٩٨٠ - ١٩٨١

ان الجمعية العامة ،

اولا

انشاء وحدة لنظم المعلومات في ادارة
الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

تقرر ، رهنا بتوفر تبرعات اضافية ، تمديد المرحلة التجريبية لنظام المعلومات الانمائية
التابعة لوحدة نظم المعلومات لمدة سنة اخرى ، وان تجرى مراقبة استخدام هذا النظام التجريبي
بعناية ، باستخدام طرق احصائية سليمة ، وان يعرض النظام على المجلس المشترك بين المنظمات
لاستعراضه والتعليق عليه ، وان يعمم تقرير عن ذلك على الوفود في موعد لا يتجاوز (آب/اغسطس
١٩٨٠ ، بحيث يمكن للجمعية العامة ان تبت في الابقاء او عدم الابقاء على وحدة نظم المعلومات ،
في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

ثانيا

تقديرات الميزانية للمركز الدولي للحساب الالكتروني

تقرر تقديرات الميزانية الخاصة بالمركز الدولي للحساب الالكتروني لعام ١٩٨٠ ؛

ثالثا

التحسينات في نظم الادارة المالية بالأمم المتحدة

ترجو من الامين العام ، لدى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/١٠ المؤرخ في ٣ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، اعطاء الاولوية لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالصيغة التي
ايدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٢١) ، والداعية الى اجراء تحسينات في نظم

الإدارة المالية بالأمم المتحدة وخاصة : (أ) تعزيز دور المراقب المالي كي يتسنى له توفير القيادة الوظيفية والإرشاد والتوجيه المركزي بشأن جميع المهام المالية للأمم المتحدة ؛ و (ب) إنشاء فريق يعنى بالنظم في اقرب وقت ممكن ، ليعالج النظام العام للتنظيم المالي والرقابة المالية دون غيره ؛ و (ج) إصدار الدليل المالي الذي وفرت له اموال خاصة ؛

رابعاً

التعديلات والتحسينات واعمال الصيانة
الرئيسية لا ماكن العمل ، مكتب الامم المتحدة
في جنيف

- ١ - تقرر ان تحتفظ الامم المتحدة بالعقار " لي فويانتين " ؛
- ٢ - تقرر ان تستخدم النيلا عند اللزوم كمكان للمكاتب ، بشرط الا تجرى غير التعديلات ذات الضرورى القصوى ؛
- ٣ - تقرر ان تجرى ، في تلك الاثناء ، صيانة العقار بحيث يكون في حالة معقولة ؛
- ٤ - تقرر ان تنقل الى سلطات مدينة جنيف عقار الامم المتحدة الموصوف في الجزء " باء " من تقرير الامن العام (٢٢) بموجب الترتيبات المشار اليها في الفقرة ١٨ من التقرير نفسه ؛
- ٥ - ترجو من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، تقريراً عن الاجراءات التي سيكون قد اتخذها لتنفيذ اقتراحاته ؛

خامساً

الدورات التدريبية للمترجمين التحريريين /
محررى المحاضر الموجزة

ترجو من الامين العام ان يستعرض نتائج الدورة التدريبية للمترجمين التحريريين /محررى المحاضر الموجزة ، في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ ، وان يقدم تقريراً مرحلياً الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين بحيث يتيح للجمعية ان تستعرض هذه المسألة قبل الالتزام بكامل المبلغ للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ؛

سادسا

تعويض اعضاء اللجان بانواعها او الهيئات المماثلة في حالات الوفاة
او الاصابة او المرض المعزولة الى الخدمة مع الامم المتحدة

- ١ - تأذن للامين العام بأن ينشر القواعد المقترحة التي تنظم تعويض اعضاء اللجان بانواعها والهيئات المماثلة في حالات الوفاة او الاصابة او المرض المعزولة الى الخدمة مع الامم المتحدة (٢٣) ، بصيغتها المعدلة الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٢٤) ؛
- ٢ - تقرر ان تطبق هذه القواعد على جميع اعضاء اللجان بانواعها والهيئات المماثلة التي تدفع الامم المتحدة الى اعضائها بدل الاقامة اليومي او الاجر السنوي الوارد في المرفق الف من الوثيقة ST/SGB/107/Rev.4 ، واية هيئات يصدق الامين العام في المستقبل على انها تندرج في هذه الفئة ؛
- ٣ - تقرر ايضا ان يقوم الامين العام ، مرة في كل اربع سنوات على الاقل ، باستعراض جدول التعويض الوارد في هذه القواعد في ضوء التضخم وتقلبات العملات الحاصلة منذ آخر استعراض وان يقدم التوصيات الملائمة في سياق مقترحات ميزانيته البرنامجية لفترة السنتين المناسبة ؛
- ٤ - تقرر كذلك ان يقوم الامين العام بدراسة جدوى توفير التغطية التأمينية لاعضاء اللجان بانواعها او الهيئات المماثلة ، لمواجهة تكاليف العلاج الطبي او علاج الاسنان في حالات العطل الطارئة ، اللازم اثناء فترة الخدمة مع المنظمة دون ان يكون متصلا باصابة ناجمة بسبب الخدمة (تستوجب التعويض بموجب القواعد الموصى بها اعلاه) ، على ان يكون مفهوما ، ان هذه التغطية التي تقوم الامم المتحدة بالدفع في مقابلها لا توفر الا في نطاق الحالات التي لا يغطي فيها الشخص المتأثر مشروع اخر للتأمين او التعويض ؛

سابعا

السفر بالدرجة الاولى في منظمة الامم المتحدة

تحيط علما بتقرير الامين العام عن السفر بالدرجة الاولى في منظمات الامم المتحدة (٢٥) ؛

(٢٣) A/C.5/34/9 ، المرفق .

(٢٤) A/34/7/Add.8 ، الفقرة ٤ .

(٢٥) A/C.5/34/39 .

ثامنا

التسميات التنظيمية في الامانة العامة

تحيط علما بتقرير الامين العام عن التسميات التنظيمية في الامانة العامة (٢٦) ؛

تاسعا

المدرسة الدولية التابعة للامم المتحدة

تقرر ، في نفس الوقت الذي تمنح فيه المدرسة الدولية التابعة للامم المتحدة اعانة قدرها ٣٥١٥٠٠٠ دولار ، ان ترجو من مجلس مراجعي الحسابات ان يفحص حساب المدرسة والعجز المتراكم وسياسة مكتب خزانة المدرسة ومتطلبات صيانة المبنى ، وان يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

عاشرا

الاجراءات المتبعة في الحصول على التقديرات واجتذاب العطاءات الخاصة بمشاريع الامم المتحدة للمتشييد

ترجو من وحدة التفتيش المشتركة ان تجرى دراسة كاملة النطاق للاجراءات المتبعة في الحصول على التقديرات واجتذاب العطاءات الخاصة بمشاريع الامم المتحدة للمتشييد في المقر وفي مكاتب الامم المتحدة الاخرى بمساعدة ما يلزم من خبراء من خارج المنظمة ، على ان يكون مفهوما ان يجب ان تشمل الدراسة ، بالاضافة الى الاجراءات الخاصة باعمال التشييد الرئيسية في جميع مكاتب الامم المتحدة ، معلومات مقارنة فيما يتعلق بالمنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، وان تتضمن تعليقات عن مدى ملائمة الممارسات والاجراءات الحالية ، واقتراحات باجراء ما يلزم من تنقيحات وتحسينات محددة ؛

حادى عشر

الاماكن المخصصة للامم المتحدة في نيروبي

توافق على تشييد ما مساحته ٢٠٠١ مترا مربعا من الحيز الاضافي الصافي القابل للاستخدام بتكلفة مقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٨٢٨ ٣٣ شلن كيني من اجل توفير مرافق موسعة للمؤتمرات والمخدرات المشتركة (تشييد جميع المياني الثلاثة المخصصة للمكاتب التي اقترحها الامين العام) (٢٧)، وترجو من الامين العام ان يقدم تقريرا مرحليا، يتضمن تقديرات التكاليف المستكملة، الى الجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين؛

ثانى عشر

الخدمات المشتركة في نيروبي

ترجو من الامين العام ان يقوم، بالتشاور مع وكالات وبرامج الامم المتحدة الاخرى، بما في ذلك مؤسسات البنك الدولي، الممثلة في نيروبي، باعداد تقرير يقدم الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة عن تنظيم الخدمات المشتركة التي سيتم انشاؤها في مركز الامم المتحدة بنيروبي، وتمويلها وادارتها، من اجل ضمان تقاسم هذه الخدمات الى اقصى حد ممكن وعدم حدوث اى ازدياد واج تنجم عنه تكاليف يمكن تجنبها؛ وعلى الامين العام ان يراعي، عند اعداد التقرير، الخبرة المكتسبة من مراكز اخرى للامم المتحدة والترتيبات التي اتخذت فيها؛

ثالث عشر

شروط خدمة وتعويضات الاشخاص الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير موظفي الامانة العامة

١ - تشير الى الفقرة ٦ من الجزء الثامن من قرارها ١١٦/٣٣ باء المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، والذي يحكم تسوية معدل التعويضات لرئيس ونائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية؛

٢ - تقر، كتدبير مؤقت، وريثما يتم اجراء استعراض لهذه المسألة في دورتها الخامسة والثلاثين، تعويضا سنويا قدره ٠٠٠ ٥٩ د ولا ر لعضوى لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغين

ولرئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، مع بدل اضافي قدره ٥ دولار لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ولرئيس اللجنة الاستشارية اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ؛

رابع عشر

تمويل سفر ممثلي اقل البلدان نموا للاشتراك في اجتماعات المشاورات لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تقر اعتمادا بمبلغ ١٠٠ دولار تحت الباب ١٧ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ لسفر ممثلي اقل البلدان نموا للاشتراك في اجتماعات المشاورات التي تعقد ها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، على ان يكون مفهوما ان هذا يشكل استثناء لاحكام قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د-١٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٢ .
